

كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي نييتيحاى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٨/اتحادية/اعلام/٢٠١٧

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٧/١١/٧ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة جعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس و حسين عباس أبو التمن ومحمد قاسم الجنابي المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعى : (١) المحامي (ض . ح . س)

(٢) المحامي (ع . ك . ر)

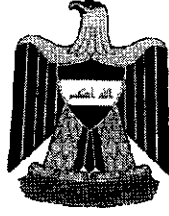
المدعى عليه : رئيس مجلس النواب / اضافة لوظيفته - وكيله الموظف الحقوقي بدرجة مدير (س . ط . ي) والمستشار القانوني المساعد (ه . م . س) .

#### الإدعاء :

ادعى المدعيان بأن مجلس النواب قد اصدر قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ ، وورد في المادة (٣/ثانياً) من القانون المذكور مانصه ((يتألف مجلس المفوضين من تسعة اعضاء ، اثنان منهم على الاقل من القانونيين يختارهم مجلس النواب بالاغلبية ، بعد ترشيحهم من (لجنة من مجلس النواب) على ان يكونوا من ذوي الاختصاص والخبرة والمشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية مع مراعات تمثيل النساء )) . وأن منح مجلس النواب الصلاحيات بموجب المادة المذكورة اعلاه يخالف الدستور ، بتجاوزه على السلطة التنفيذية ، ممثلة بمجلس الوزراء، ولعدم قناعة المدعى بما جاء في نص المادة اعلاه ، بادرا الى الطعن بها أمام هذه المحكمة طالبين الغاءها استناداً لأحكام المادة (٤/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وذلك للأسباب الآتية :

١. إن الدستور العراقي ، أقر في المادة (٤٧) منه مبدأ ( فصل السلطات ) وحدد على سبيل الحصر مهام ووظائف كل سلطة دون تجاوز احداها ، على اختصاصات الاخرى .
٢. إن مبدأ ((الفصل بين السلطات)) الذي اقره المفكرون ، والذي تبنته المواثيق والاعلانات الدولية ، يقوم على فكرة محتواها الاساسي عدم تجميع سلطات الدولة بيد فرد او سلطة واحدة ، لأن ذلك يؤدي الى التفرد والاستبداد وفي ضوء ما تقدم ، استند المدعى في دعواه على الاسانيد الآتية:

أ. ان المادة (٣/ثانياً) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ تشكل مخالفة لقواعد وأحكام دستور عام ٢٠٠٥ ذلك أن المادة (٦١) من الدستور

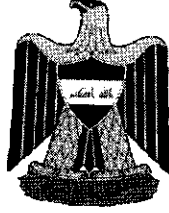


كوٲماری عیراق  
داد كای بالآی نیٲتیحادی

جمهوریة العیراق  
المحكمة الاتحادیة العلیا

العدد: ٨٨/اتحادیة/اعلام/٢٠١٧

قد عددت اختصاصات مجلس النواب على سبیل الحصر وليس من ضمنها صلاحیة تشكيل لجنة من اعضاء مجلس النواب لاختیار اعضاء مجلس المفوضیة . ب . إن المادة (٦١/خامساً/ب) من الدستور قد منحت الصلاحیة لمجلس النواب بالموافقة على تعیین السفراء ، واصحاب الدرجات الخاصة والذي یدخل في عدادهم اعضاء المفوضیة الخاصة المنصوص علیها في الدستور بناء على الاقتراحات المقدمة من مجلس الوزراء ای ليس من حق مجلس النواب تشكيل لجنة لأختیار المرشحين لعضویة المفوضیة ، وأن اختصاصه ینحصر بالموافقة على تعیین فقط . ج . اشارت المادة (٨٠/خامساً) من الدستور الى صلاحیات مجلس الوزراء في هذا الصدد ((التوصیة الى مجلس النواب بالموافقة على تعیین وكلاء الوزارات والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة ..)) علیه فأن الترشیح لعضویة مجلس المفوضین تم من قبل مجلس الوزراء وتم الموافقة علیهم من قبل مجلس النواب فليس إذن من اختصاصات مجلس النواب تشكيل لجنة من اعضاءه وبآلیة محددة لعرض المرشحين أمامه للمصادقة على قبولهم لأن الدستور منع الجمع بین المهمتین في وقت واحد اولهما اختیار المرشحين وثانيهما المصادقة على قبولهم . د . إن المادة (١٠٣) من الدستور ، عدت المفوضیة المستقلة للانتخابات من الهيئات المستقلة واختصاصاتها لرقابة مجلس النواب دون أن يكون له دور في تقديم المرشحين لعضویة مجلس المفوضین ، من خلال لجنة يشكلها لهذا الغرض . هـ . وإن المفوضیة العلیا المستقلة للانتخابات وحسب المادة (١٠٣) هي هیئة مستقلة خاضعة لرقابة مجلس النواب وأن المادة المذكورة لم تشر لجهة ارتباطها ادارياً كما فعلت بالنسبة لبعض الهيئات الاخرى . وبناء على ما تقدم طلب المدعیان :١. اعتبار الدعوی حالة مستعجلة استناداً لأحكام المادة (٩) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادیة العلیا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ . ٢. اشعار رئاسة مجلس النواب بالوقف الفوري عن عرض الاعضاء المرشحين من قبل (مجلس النواب) لعضویة مجلس المفوضین في المفوضیة العلیا المستقلة للانتخابات على مجلس النواب ، للتصويت علیهم ولحين الفصل النهائي للدعوی . ٣. اصدار القرار بعدم دستوریة المادة (٣/ثانياً) من قانون المفوضیة العلیا المستقلة للانتخابات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ والغاؤها استناداً لاسباب الواردة في لائحة الدعوی

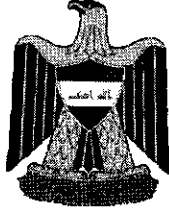


كوٲماری عیراق  
داد كای بالآی نیٲتیحادی

جمهوریة العراق  
المحكمة الاتحادیة العلیا

العدد: ٨٨/اتحادیة/اعلام/٢٠١٧

منفردة ومجتمعة استرشاداً بالسابقة القضائية في القرار الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا تحت عدد (١٠٥/اتحادیة/٢٠١١) في ٣٠/١٢/٢٠١٢. ٤. الاشارة الى مجلس النواب بالغاء المادة المذكورة اعلاه طبقاً للأحكام الدستورية والقانونية. اجاب وكیلا المدعى علیه (رئيس مجلس النواب/اضافة لوظيفته) على عریضة الدعوى بما يلي: ١. لاتوجد للمدعيین مصلحة حالة مباشرة ومؤثرة في مركزهما القانوني او المالي او الاجتماعي والضرر الواقعي المباشر المستقل بعناصره الممكن إزالته ، اذا ما صدر حكم في الدعوى المادة (٦/اولاً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥. ٢. ان ادعاء المدعيین بأن نص المادة (٣/ثانياً) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ يخالف نص المادتين (٦١ و٨٠) من الدستور والتي تضمنت آلية ترشيح وكلاء الوزارات واصحاب الدرجات الخاصة ، بجانب للصواب لأختلاف موضوع كل منهما فلا بد من التفريق بين آلية تعيين الوزير ووكيل الوزارة من جهة وبين آلية تعيين من هم بدرجة وزير او وكيل وزير لكي يحتج المدعيان بقولهما بوجود مخالفة دستورية في اعطاء صلاحية ترشيح مجلس المفوضين الى لجنة تشكل في مجلس النواب حيث تنحصر صلاحية مجلس الوزراء في التوصية بالتعيين ، لوكيل الوزير والفرق جلي بين من عين وزيراً او وكيل وزير ، او من بدرجة وزير وبين من يتمتع (بامتيازات وكيل وزير) وشتان بين كل منهما . ٣. إن الارادة التشريعية اتجهت لمنح امتيازات وكيل وزارة لاعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فلا مخالفة دستورية هنا . ٤. إن مجلس النواب لم يجمع بين مهمتين وهي ترشيح اعضاء المفوضية ومن ثم التصويت على ترشيحهم كما ذهب اليه المدعيان وهذا الطرح لاسند له من الدستور والقانون حيث المادة (٦٠/ثانياً) تفيد بأن مقترحات القوانين تقدم من عشرة من اعضاء مجلس النواب او من احدى لجانه المختصة وإن مقترحات القوانين تعرض على مجلس النواب للتصويت عليها واقرارها كتشريع ، لما تقدم طلب وكیلا المدعى علیه رد الدعوى وبعد استيفاء الرسم القانوني عن الدعوى واستكمال الاجراءات المطلوبة وفقاً للفقرة (ثانياً) من المادة (٢) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ تم تعيين يوم ٧/١١/٢٠١٧ موعداً للمرافعة وفيه تشكلت المحكمة فحضر كل من المدعي المحامي ( ض . س ) والمدعي المحامي الدكتور ( ع . ر ) وحضر وكیلا المدعى



كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي نيتتياحادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

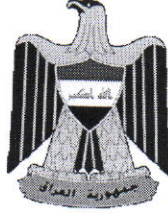
العدد: ٨٨/اتحادية/اعلام/٢٠١٧

عليه رئيس مجلس النواب/اضافة لوظيفته ، ويوشر بالمرافعة حضوراً وعلناً كرر كل من المدعيين ما ورد في عريضة الدعوى وطلبوا الحكم بموجبها وبأثر رجعي يشمل الاثار التي تمت بعد اقامة الدعوى اجاب وكيل المدعى عليه نكر ماورد في عريضة الدعوى ونطلب رد الدعوى للاسباب الواردة فيها وكرر كل من الطرفين اقواله وحيث لم يبق ما يبق يقال افهم ختام المرافعة وتلي القرار علناً في الجلسة .

قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعيين قد اسسا دعواهما بالطعن بعدم دستورية المادة (٣/ثانياً) من الفصل الثالث من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ وطلبوا الغائها والتي تنص على ((يتألف مجلس المفوضين من تسعة اعضاء اثنان منهم على الاقل من القانونيين يختارهم مجلس النواب بالأغلبية ، بعد ترشيحهم من لجنة مجلس النواب) على أن يكونوا من ذوي الاختصاص والخبرة والمشهود لهم بالكفاءة والنزاهة.)) ويقدر تعلق الامر باللجنة التي تتولى ترشيح اعضاء مجلس النواب وعرض هذا الترشيح على مجلس النواب . وقد انصب الطعن بعدم الدستورية على قيام (لجنة مجلس النواب) بترشيح اعضاء مجلس المفوضين ، بداعي أن ذلك يشكل مخالفة لقواعد وأحكام الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ ، اذ ليس من بين اختصاصات مجلس النواب المنصوص عليها في المادة (٦١) من الدستور تشكيل لجنة من بين اعضاءه تتولى ترشيح اعضاء مجلس المفوضين إذ يفترض أن يكون الترشيح من مجلس الوزراء والموافقة من مجلس النواب كما يذهب المدعيان الى ذلك بداعي أن اعضاء مجلس المفوضين بدرجة وكيل وزارة ووكيل الوزارة من اصحاب الدرجات الخاصة التي يختص مجلس الوزراء بترشيحهم وإرسال الترشيح الى مجلس النواب للمصادقة عليهم والذي يدخل في عددهم اعضاء مجلس المفوضين استناداً الى احكام المادة (٦١/خامساً/ب) من الدستور وتجد المحكمة الاتحادية العليا وبالرجوع الى عريضة الدعوى واسانيدها والى دفع المدعى عليه اضافة لوظيفته والى نصوص قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن اللجنة المشكلة في مجلس النواب والتي تولت ترشيح اعضاء مجلس المفوضين قد نص عليها في المادة (٩/ثانياً) من القانون المذكور وأن قيامها بترشيحهم كان إيفاء بإلتزامها المنصوص عليه في المادة المذكورة وأن هذا الترشيح لايتقاطع مع أحكام المادة (٦١/خامساً/ب) من الدستور لأنهم ليسوا من اصحاب

كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي ئيتتياحادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٨/اتحادية/اعلام/٢٠١٧

الدرجات الخاصة او وكلاء وزارة ، وانما يتمتعون (بأمتيازات وكيل وزارة) وأن اختصاص مجلس الوزراء المنصوص عليه في المادة (٨٠/خامساً) ينحصر في التوصية الى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة وبقية العناوين المذكورة في هذه المادة وليس من بين هذه العناوين اعضاء مجلس المفوضين وأن انعقاد هذا الاختصاص لمجلس الوزراء لا يعني حرمان السلطتين القضائية والتشريعية من القيام به كل حسب اختصاصه استناداً الى احكام المادة (٤٧) من الدستور وبالإضافة الى ذلك وبافتراض أنهم من الدرجات الخاصة فإن هناك جهات اخرى غير مجلس الوزراء تتولى الترشيح لأشغال الدرجات الخاصة كمجلس القضاء الاعلى الذي يقوم بترشيح نواب رئيس محكمة التمييز الاحادية ونائب رئيس الادعاء العام ورؤساء محاكم الاستئناف الاتحادية وإرسال الترشيح الى رئاسة الجمهورية للمصادقة عليه واصدار المرسوم الجمهوري بذلك وجميعهم من اصحاب الدرجات الخاصة . وبناء عليه تكون الدعوى غير مؤسّسة على سبب من الدستور يلزم بالحكم بعدم دستورية النص موضوع الطعن فقرر الحكم بردها وتحميل المدعيين الرسوم واتعاب محاماة وكلاء المدعى عليه ومقدارها مئة الف دينار وصدر الحكم باتاً بالاتفاق استناداً الى أحكام المادة (٥) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٩٤) من الدستور وافهم علناً في ٢٠١٧/١١/٧ .

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
اكرم طه محمد

العضو  
اكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندى

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين عباس ابو التمن

العضو  
محمد قاسم الجنابي